

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

٣٣  
الجلسة العامة

الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

١٥٠٠ الساعة

نيويورك

الرئيس: السيد غورياب ..... (ناميبيا)

في الفقرة ١ من التقرير، قرر مكتب الجمعية العامة أن يوصي الجمعية العامة بإدراج بند إضافي بعنوان "منح جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة الحالية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥١٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

تقرر ذلك.

التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة

(A/54/250/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): وقرر مكتب الجمعية العامة أيضاً أن يوصي الجمعية العامة بأن يجري النظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/54/250/Add.1، يتعلق بطلب مقدم من عدد من الوفود لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال بعنوان "منح جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مركز المراقب لدى الجمعية العامة": وطلب مقدم من وفد جنوب أفريقيا لإدراج بند إضافي فرعى تحت البند ١٥١ من جدول الأعمال المعروف "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام": وطلب مقدم من رئيس اللجنة الثانية يتعلق بالبند الفرعى (أ) من بند جدول الأعمال ١٠١ المعروف "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): في الفقرة ٢ من التقرير، قرر مكتب الجمعية العامة أن يوصي الجمعية بأن تدرج البند الفرعى المعروف "نقل جنوب أفريقيا إلى

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86093

\* 9986093 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبند ١٦٥ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت أن تجري الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، في فترة الصباح. ويذكر الأعضاء أيضاً أن هذا الموعد اقتربته الدول الأعضاء التي طلبت إدراج البند ١٦٥ في جدول الأعمال. وبعد إجراء مشاورات مع تلك الدول الأعضاء، أود أن أقترح أن يجري الاحتفال يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، في الصباح، بدلاً من يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

لا أرى أي اعتراض.

تقرر ذلك.

#### البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

#### تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1)

السيد بلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): عندما كنت أهُم بالنهوض من مقعدي لكي أتقدم إلى هنا وأتكلّم، كنت انظر إليكم، سيدي الرئيس، وقد حضرتني صورة أول لقاء جمعنا، قبل ٤٤ عاماً تقريباً. كان ذلك في داكار، في المؤتمر الدولي المعني بناميبيا وحقوق الإنسان. وكنت في ذلك الوقت تمثّلون منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا. وأ الآن، وإذ أراكم هناك في سدة الرئاسة، لا يسعني سوى أن أعبر لكم عن سعادتي الغامرة لرؤيتكم تترأسون أعمالنا هنا.

وأود كذلك أن أؤكد للأمين العام تقديرنا العميق لعمله والتزامه ببذل الجهود في أي مكان يكون بحاجة إلى منظمتنا.

ونحن نشيد به بحرارة على تقريره الممتاز المعروض علينا الآن، والذي يصف الدور الحاسم والاحت�ي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة دائمًا في تعزيز المجتمع الدولي وفي تعبيته على نحو مطرد للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الإنسانية مع نهاية هذا القرن.

إن بدء قرن جديد - بل وأكثر من ذلك بدء ألفية جديدة - يثير المخاوف والشكوك بين البشر. وعموماً فإن

مجموعـة الدول الأعضـاء المنصوصـ عليها في الفقرـة ٣ (ج) من قرارـ الجمعـية العامة ٢٢٢/٤٣ "كبـد فـرعـي من بـند جـدول الأـعـمال ١٥١ المـعنـون "الـجوـابـ الإـدارـيـ والمـتعلـقـ بالـميـازـانـية لـتـموـيلـ عمـليـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ لـحـفـظـ السـلامـ".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي، كبـد فـرعـي من بـند جـدول الأـعـمال ١٥١ في جـدول أـعـمالـ الدـورـةـ الـحـالـيـةـ؟  
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقرر مكتب الجمعية العامة أيضاً أن يوصي الجمعية بإحالـةـ البـندـ الفـرعـيـ الإـضافـيـ إلىـ اللـجـنةـ الـخـامـسـةـ.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحـالـةـ البـندـ الفـرعـيـ إلىـ اللـجـنةـ الـخـامـسـةـ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيجري إبلاغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذ للتو.

وفي الفقرة ٣ من التقرير، قرر مكتب الجمعية العامة، بعد أن ذكر بأن الجمعية العامة كانت قد أحالت البند ١٠١ من جدول الأعمال وبندديه الفرعين إلى اللجنة الثانية، أن يوصي الجمعية العامة بأن يجري النظر في البند الفرعي (أ)، المعنون "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" من البند ١٠١ من جدول الأعمال المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" مباشرة في جلسة عامة أيضاً، على أساس أن الموضوع المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل"، هو وحده الذي سينظر في الجلسة العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تواافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

موعد الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل

وهنا يجب أن نشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاصون لنزع فتيل التوترات في عدة بؤر ملتهبة. وينبغي لنا أيضاً أن نشيد بإنجازات مختلف الميسرين والوسطاء، الذين يقومون بعمل فعال وحذر بعيداً عن الأضواء وغالباً ما يجهله جمهور العامة.

ورغم ذلك، لا تزال غالبية الصراعات والأزمات تناجي المجتمع الدولي على حين غرة. ويظهر ذلك ضرورة زيادة صقل الآليات الوقائية على كل من الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، حتى يتسعى التعرف على العلامات الأولى للصراعات، ويمكن حقيقة القضاء على الصراعات وهي في مدها. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يقوم المجتمع الدولي بالرد سريعاً، بدلاً من انتظار تدهور الأوضاع. ويجب إدماج هذين البعدين في الدبلوماسية الوقائية حتى تصبح فعالة حقاً.

وتشهد أفريقيا، أكثر من أية قارة أخرى، صراعات تمزقها على نحو مأساوي. وسواء كانت تلك الصراعات بين الدول أو بين المجموعات العرقية، فهي جمياً تنطوي على خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وعلى عواقب مدمرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية. وعلى وجه الخصوص، فإن المشاكل الأمنية المتكررة في وسط أفريقيا تمثل مصدر قلق بالغ للأميريون.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الممتازة التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية لتحقيق السلام في المنطقة. وتتم هذه الجهود عن آمالآلاف المدنيين واللاجئين والمشريدين الذين وقعوا في شرك تلك المواجهات في حين أنهم في معظم الأحيان لا يفهمون سبب حدوثها.

إن السلم والأمن شرطان ضروريان ولا غنى عنهما من أجل التنمية والتقدم. ومن ثم يجب أن نضع حداً للحروب في أفريقيا، وفي وسط أفريقيا خاصة، مما كلف الأمر. وب بهذه الروح تشارك الكاميرون بنشاط في تنفيذ الأهداف التي حددتها دول منطقتنا دون الإقليمية لأنفسها في سياق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وقد اتضح أن تلك اللجنة توفر الإطار الأفضل للحوار في وسط أفريقيا، في سعي المنطقة لإرساء أمنها.

المخاوف بشأن المجهول وعدم التيقن مما سيحدث في المستقبل تزيد حدتها بالتغييرات والاضطرابات التي تسم فترات الانتقال. إلا أن الوقت الذي نعيش فيه ملائم تماماً لإثارة هذه المخاوف.

وبالتأكيد هناك أسباب كافية للقلق على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويستعرض الأمين العام في تقريره هذه التحديات على نحو شامل، وفي الوقت نفسه، يصف الجهود التي يبذلتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتصدي لها. وهو، فوق كل شيء، يقترح توجهات جديدة للقيام بعمل أكثر نشاطاً وعزماً.

ومصدر القلق الأول والرئيسي يتمثل بدون شك في الزيادة التي لوحظت مؤخراً في الصراعات المسلحة. فمن القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط، ومن غرب أفريقيا إلى وسط أفريقيا، ومن أفغانستان إلى الشيشان، ومن تيمور الشرقية إلى كوسوفو، يزداد عدد المواجهات - ومعها تأتي المعاناة و يأتي الضحايا والدمار.

وقد تغير طابع الصراعات المسلحة نفسه. فأكثر من ٩٠ في المائة من الصراعات لا تخوضها دولة ضد دولة وإنما هي بالأحرى صراعات تدور داخل الدول، وتشترك فيها مجموعات وفصائل وميليشيات مسلحة، بل ومجموعات عرقية مسلحة؛ علاوة على أن الصراعات تدوم لفترات أطول وأصبحت أشد فتكاً. والأكثر إثارة للانتباه هو الاستهداف المتزايد للمدنيين الذين يشكلون الآن معظم الضحايا. وأدلة قاتلة لا تعطي المعلومات فحسب، وإنما تصيب المرء بالصدمة. فقد تغيرت نسبة المدنيين من ضحايا الصراعات المسلحة من ٥ في المائة خلال الحرب العالمية الأولى، إلى ٩٠ في المائة اليوم. وبالتالي، يتعمد على المجتمع الدولي أن يرد بطريقة حازمة على هذه الزيادة في القتل، وعلى النزعة المثيرة للانتباه إلى انتهاك أبسط حقوق البشر. وفي هذا الصدد، نرى أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً، الذي يمثل خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الإفلات من العقاب على المستوى العالمي، أمر يبشر بالخير حقاً.

إن الدبلوماسية الوقائية، كما يقر الأمين العام، جانب أساسي من النضال من أجل السيطرة على انتشار الصراعات المسلحة. وهي تستحق اهتماماً خاصاً. وآليات التنفيذ اللازمة معروفة جيداً. وهي الوساطة، والتفاوض، والإذعان المبكر، والانتشار الوقائي، ونزع السلاح.

كما فعل للأسف في رواندا، بينما تتوالى فصول مأساة إبادة جماعية أو انتهاك جماعي آخر لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب في جميع الأحوال أن يسترشد العمل المتتخذ بميثاق الأمم المتحدة وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن الميثاق وحده هو الذي يوفر أساساً قانونياً مقبولاً على نطاق عالمي لاستخدام القوة. والميثاق وحده هو الذي يسمح بالتوقيق بين ضرورة ضمان سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وبين الحاجة إلى القيام بشكل جماعي ببناء عالم أفضل يسوده السلم والعدل والحرية للجميع. ولقد كان لتقرير الأمين العام وبيانه الافتتاحي لهذه الدورة فضل بเดٌ مناقشة يجب أن تستمر.

إن استجابات المجتمع الدولي للأزمات وإصداراتها الإنسانية لا يمكن أن تتقرر مسبقاً. فالواقع أن الأزمات ليست كلها متطابقة. وبالتالي يجب على الدول أن تقرر قواعد السلوك المناسبة والمعايير التي تعكس التوازن الضروري بين الملامح الخاصة بكل أزمة، وال الحاجة إلى التصرف. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يتroxى منتهى الدقة في صياغة أو تنفيذ قرارات معينة لتسوية الأزمات أو حالات الصراع. وبالتالي، يجب أن نحرس دائماً على تجنب السكان المدنيين معاشرة غير ضرورية عندما تنفذ أو تفرض قرارات حظر.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بنفس العزم للكوارث الإنسانية التي تعقب الصراعات المسلحة بشكل متزايد، حيثما تقع. وغير المبالغ والتعدد النسبيين من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعبيئة لمواجهة الكوارث الإنسانية أو الصراعات التي تحدث في أفريقيا شيءٌ يتذرع بهم، وعلى وجه الخصوص في وقت تصريح فيه القرية العالمية يوماً بعد يوم حقيقة واقعة، وحيث ينبغي للشعور بالتضامن الذي ستحتاجه الإنسانية للتصدي بتجاه لتحديات الألفية الثالثة، أن يؤكد نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وتحقيقاً أن الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ ذلك التضامن تختلف. ومن الحقيقي بنفس القدر أن الطريقة التي يعبر بها عن هذا التضامن ستقرر إلى حد كبير مدى التضامن العالمي في القرن الحادي والعشرين. وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التي هي كما يعرف الضامن للسلم والأمن في كل أنحاء العالم - يجب أن يكون واحداً من المجالات الرئيسية التي يعبر فيها عن هذا التضامن. فهو بالفعل المجال الأول دون منازع الذي يجب

وقد أدت الجهد بالفعل إلى توقيع ميثاق عدم اعتداء، ومؤخراً إلى إنشاء مجلس للسلم والأمن في وسط أفريقيا، وهو المجلس المعروف باسم كوباكس. وقد أدت أيضاً إلى إنشاء آلية للإذار المبكر. وستنشأ هيئات أخرى. وستتمثل هذه الهيئات في برلمان دون إقليمي، ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومحكمة عدل ولوسيط أفريقياً. وجميع هذه الهيئات تشهد على اشغال قادة المنطقة بتحرير شعوبهم إلى الأبد من فظائع الحرب.

وهذا العزم المتشارط لقيادة وسط أفريقيا المعقود على بناء السلام، أظهره أيضاً تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى عقدت في ياوندي بشأن أسباب الصراع في الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المستدامة فيها في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها في وسط أفريقيا. واتساقاً مع هذا الاتجاه، سيعقد في أنجمانيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر دون إقليمي بشأن انتشار الأسلحة الخفية والأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وسيتيح هذا المؤتمر لبلدان المنطقة دون الإقليمية النظر في طرق ووسائل مكافحة هذا الويل، الذي هو ذيير شؤم باستمرار عدم استتاباب الأمن والاستقرار الذي يهدد جهود تلك البلدان في سبيل التنمية.

والكاميرون تحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة مساعداتها التي تمس الحاجة إليها لتنفيذ وتشغيل الآليات التي أنشأتها هذه الوسائل. وهذه الآليات تعد بواقع الآمال والتطورات المشروعة لشعوب منطقة منكوبة بالحروب والأزمات المتكررة.

وكما هو الحال بالنسبة للجنة الاستشارية في وسط أفريقيا، فإن المنظمات الإقليمية تقوم بدور أكثر أهمية في صنع السلام، بإنشاء آليات لمنع وإدارة الصراعات ولصون واستعادة السلم. وعمل المنظمات الإقليمية لمنع أو وقف الصراعات، وإن كان ضرورياً أو مفيداً يجب الاضطلاع به في احترام قام للشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذه المبادئ يجب أن تظل محور تركيز الجهد والمبادرات الرامية إلى دعم السلم، إذا ما كان لعملنا أن يتجنب فقد اتجاهه وكل مشروع عيته.

بطبيعة الحال، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجاً مرة أخرى ليراقب عاجزاً أو غير مبال أو متربداً.

مع الصراعات أو حالات ما قبل الصراعات، التي تهدد السلام والأمن وتعرض السكان المدنيين للخطر.

ومن الصحيح أيضاً أن التحديات الإنسانية اتخذت الآن أبعاداً خطيرة بشكل خاص. وهي تحديات رئيسية لا يمكن إنكار ضرورة مواجهتها. ونحن أيضاً نصادق على تقدير هذه المسألة من جانب الأمين العام الذي دُؤِيَّه في دعوته للمجتمع الدولي بوضع استراتيجيات وقائية أفضل.

ومن رأينا أنه ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتشكل بناءً على بعض الشواغل الأساسية - بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية لفوارات العنف في بعض مناطق العالم والتي تتبع منها الحاجة إلى النهوض والتعميل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الفقر والخلف يهددان قطاعات رئيسية من السكان في جميع أنحاء العالم. ويشير الأمين العام في تقريره وعن حق، إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية أخذت في التدني على مدى العقد الماضي. ولم يتحقق بعد هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدد الم المجتمع الدولي بنسبة ٧٠٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

وهناك بالتأكيد حاجة إلى تجديد الجهود في إطار التعاون الاقتصادي الدولي للإسراع بخطى التنمية في بلدان الجنوب، وإلى مواجهة تحديات الفقر الذي تتضاؤل قدرتنا على احتمال صورته يوماً بعد يوم، في ضوء التقدم الهائل المحرز في نهاية القرن العشرين.

وفيما يتعلق بمفهوم ما يعرف بالتدخل الإنساني، أود أن أكرر التعليقات التي أبداها وزير خارجية بلدي أثناء المناقشة العامة. فقد أكد أن هذه قضية دقيقة وحساسة وتتطلب دراسة متعمقة، مع مراعاة جانبي أساسيين: أولاً، سيادة الدول وضرورة المحافظة عليها بوصفها حقاً طبيعياً يحترمه ميثاق الأمم المتحدة وعناصر أساسياً للعلاقات الدولية؛ ثانياً، ضرورة تقديم المساعدات للسكان المدنيين أثناء الصراعات المسلحة بتطبيق مبدأ التضامن الدولي.

كما دعا الوزير التونسي الدول الأعضاء أن تبحث بعناية في جميع أبعاد هذه القضية للوصول إلى توافق في الآراء من خلال مناقشة مدرسة جيدة وهادئة. وفي الختام أكدت تونس، عن طريق وزيرها، أهمية إجراء هذه المناقشة في كل من مجلس الأمن والجمعية

أن يتجلّى فيه التضامن الدولي. ولسنا بحاجة إلى تكرار ذلك: إن هذا التضامن، لكي يكون فعالاً وممراً حقاً، يجب أن يشتمل على الاحتفاظ بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها، وعلى التعويض المنصف عن السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصاداتنا، وتحفييف الديون.

وفي هذا السياق، يجب علينا أيضاً أن نولي اهتماماً أكثر توازناً لدراستنا للوضع الخاص للبلدان المتوسطة الدخل، التي ينبغي أن تشجع جهودها حتى تخرج من هذا الوضع وتصبح أكثر قدرة على التنافس. وهذا سيطلب، في جملة أمور، أن تستفيد تلك البلدان من الحد الأدنى من التيسيرات للوصول إلى موارد المؤسسات المالية الدولية، وذلك بطبيعة الحال دون المساس بالدعم الذي يجب أن يقدم إلى أقل البلدان النامية نمواً.

إن الأمم المتحدة هي في المقام الأول بوتقة ومعرض التعاون والتضامن الدوليين. وهي بهذه الصفة تجسد الآمال الأساسية الوجودية لشعوب العالم في أن ترى القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة مكرسين للسلم العام والرخاء المتساطر بشكل منصف. ولذلك علينا أن نقترب في دعمنا للمنظمة.

لقد أكدت الكاميرون باستمرار تفانيها في المقادص والأهداف التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وتأييدها لعمل الأمين العام. وبالنيابة عن الكاميرون، أود أن أؤكد مرة أخرى هنا والآن ذلك الالتزام وذلك الدعم.

**السيد شواشي (تونس)** (تكلم بالفرنسية): تشكر تونس الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة على مدار العام الماضي. كما أن وفدي، الذي درس التقرير بتمعن تابع باهتمام البيان الذي أدلّى به السيد كوفي عنان إلى الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عندما قدم تقريره السنوي وعدداً من المقترنات والمفاهيم الجديدة.

وتشارك تونس بالكامل آراء الأمين العام عن الحاجة إلى الاستعاضة عن ثقافة رد الفعل بثقافة الوقاية، ما دام من الصحيح أن الوقاية خير من العلاج، وأن الوقاية أقل كلفة في نهاية المطاف من حيث الأرواح البشرية والموارد الثمينة. وتعد أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك، الإنذار المبكر وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والوزع الوقائي من بين الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي للتعامل

وفي جزء كبير من التقرير يشير الأمين العام أيضاً نقاطاً كثيرة تتعلق بالدروس المستفادة من صراع كوسوفو، نعتقد أنها على صلة وثيقة بالمشكلة. ونحن نشاطره بالكامل تقديره بأن المجتمع الدولي ليس لديه أساس قانوني آخر مقبول عالمياً للرد على أعمال العنف غير المبررة سوى هذه المنظمة.

فهذه هي المنظمة التي يتبعن علينا من خلالها أن تتغلب على قصورنا السياسي، لكي نتمكن من اتخاذ إجراءاتنا في إطار الميثاق. ومن الأساسي أن يكون لدى منظمات الأمن الإقليمية تفویض مناسب من مجلس الأمن.

ومع أن وفدي يؤمن بأن الرسالة السياسية التي وجهها إلينا الأمين العام هي التي تستحق أن نوليها الاهتمام الأكبر، فنود أن نركز ونعمل على بحث شديد وبصفة محددة على بعض نقاط ورددت في التقرير. أولاً، نرى أنه لم يتم بعد التوصل إلى حل عملي ومنصف ومعقول يستجيب لشواغل الدول الثالثة المتضررة من الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ولم يعبر بعد بالشكل الصحيح عن مبدأ المسؤولية التي يتحملها أي شخص يعتمد تدبیراً من هذا النوع، وهناك دول تتضرر بإجحاف، ويجب تعويضها عن هذا الضرر.

وفي مجال عمليات حفظ السلام، حققت المنظمة إنجازات هامة من خلال نهج تنفيذی جديد متعدد الأبعاد. وهنا، من الضروري أن نذكر مرة أخرى بأن المتأخرات المستحقة على بعض الدول، والتي تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار، تعرض للخطر فعالية هذا النظام.

وأخيراً، نشجع مواصلة تطوير برامج المساعدة الانتخابية، لأننا نؤمن بأن تعاون المجتمع الدولي في هذا المجال يؤدي إلى إنشاء وتوسيع الديمقراطيات الوطنية.

**السيد إبراهيم (اليمن)** (تكلم بالعربية): يسرني في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وأحيي الجهود التي بذلها وبيذلها من أجل تفعيل دور المنظمة وتعزيز نشاطها على مختلف الأصعدة.

على خلاف التقارير التقليدية التي تعتمد على استعراض المواقف، وسرد الواقع والأحداث، اعتمد تقرير الأمين العام منهجاً متقدماً أبرز فيه العديد من الآراء والمقترنات القيمة التي يمكن التوقف أمامها

العامة. ونحن نؤكد اليوم هذه الملاحظات. كما أنت على استعداد للمشاركة في أية آلية تؤسسها الجمعية العامة لهذا الغرض. ومن الضروري أن تجري المناقشة في جو هادئ واضح، وأن تعكس نتائجها توافقاً حقيقياً في الآراء، ولا تعكس علاقات قوة - حقيقة كانت أو متصورة - لا يمكن بأية حال أن تخدم الأهداف النبيلة التي نسعى لتحقيقها.

وقيل أن أختتم هذا البيان، الذي جاء بالضرورة فصيراً مقارنة بتنوع وعدد القضايا التي يتناولها الأمين العام في تقريره، أود أن أشير إلى مسألة الجزاءات لإبراز الاهتمام الذي ينبغي إيلاؤه لمواصلة تحسين وتهذيب استخدامها كأداة لخدمة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار ينبغي إيلاء أهمية خاصة للبقاء على استخدام الجزاءات كملجاً آخر، وبعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية الأخرى، مع تحديد إطارها الزمني، وتخفيف تأثيرها على السكان المدنيين والبلدان المجاورة.

**السيد بينيتير ساينز (أوروغواي)** (تكلم بالاسبانية):  
شكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1).

ونود، مثل وفود كثيرة أخرى تكلم ممثلوها من قبل بشأن هذا البند، أن تسلط الضوء على الأهمية الخاصة التي تعلقها على البيان الذي أدلّى به الأمين العام أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر والذي نرى أنه وثيق الصلة بأعمال المنظمة وبمستقبلها.

ونود أن نشير إلى مسألة التدخل المسلح لأغراض إنسانية خارج الحدود الواردة في الميثاق، وأثرها على سيادة الدول. وكيفما ينظر إليها، فإنها تعد القضية الساخنة المطروحة حالياً على المنظمة، والتي يتوقف مستقبلنا على حلها الصحيح الذي يحترم القانون الدولي.

ولأسباب وجيهة يطرح علينا الأمين العام في بياته مجموعة من المسائل التي تنهض باستعادة المنظمة لمكانها الصحيح في العلاقات الدولية. والمهمة المطروحة علينا هي مسؤولية جميع الدول الأعضاء. وهذه المسألة، سواء عولجت عن طريق التحليل في الأفرقة العاملة القائمة، أو في فريق عامل جديد يتم إنشاؤه، ينبغي أن تناقش بشفافية وشمولية مع احترام الأحكام الموجودة في الميثاق.

التي ترتكب ضد الإنسانية في كل ركن من أركان المعمور. ذلك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي وهو يشاهد هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعمال إبادة الجنس البشري بسبب الدين أو العرق في أي مكان في العالم. ولكننا بالمقابل، نؤكد على ضرورة لا يتخذ قرار التدخل الإنساني إلا بعد استنفاد كل السبل والوسائل السلمية. ويمكن للدبلوماسية الوقائية أن تلعب دوراً في هذا الصدد. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون ذلك منسجماً وميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس الشراكة والشفافية والديمقراطية، والابتعاد عن سياسة الانتقائية وازدواج المعايير التي حذر منها الأمين العام.

كما نؤكد أن مبدأ سيادة الدول كان ولا يزال مبدأ راسخاً في العلاقات الدولية. ولا يمكن التسلیم بمقولة أن هذا المبدأ قد عفا عليه الزمن وتتجاوزته المتغيرات الدولية. ولذلك فإن وفد بلادي يؤيد اقتراح مصر بمناقشة هذه المسألة بتأنٍ في إطار الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالمشاركة في العولمة، فيمكن القول بأنه من حق الدول النامية والفقيرة أن تعبّر عن قلقها من ظاهرة العولمة وتحرير التجارة؛ إذ أنه لا يمكن لمعظم هذه الدول التي تعيش اقتصادات هشة أن تجد لها موقعاً في الاقتصاد العالمي الجديد، ولكنها في نفس الوقت، لا يمكنها أن توقف عجلة التطور. وبالتالي، فإن رؤية موضوعية يجب أن تتبلور، وتعاوننا دولياً يجب أن يتحقق، فالمسؤولية تضامنية، ويمكن أن يساهم فيها الجميع. فالدول النامية عليها مساعدة نفسها أولاً بإحداث إصلاحات اقتصادية ومالية جذرية في بلدانها. وبال مقابل، على الدول المتقدمة مسؤولية تقديم العون والمساعدة لهذه الدول لتجاوز هذه المرحلة. ولا بد أن تكتسب العولمة الصفة الإنسانية. فلا أمل في غد أفضل في ظل العولمة إذ كانت ستزيد الأغنياء غنى والفقare فقراً.

السيد برهان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أحاط وفد إندونيسيا علمًا مع الاهتمام، بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1) والبيان الذي قدم به التقرير وهم ما يقدمان سرداً شاملًا لأداء منظمتنا، ويتضمنان عدداً من المقترحات والنهج التي تستدعي أن ننظر فيها بتأنٍ وحذر، ونحن نوافق على هدف تعزيز المنظمة في جميع الميادين، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين. وكما أوضح التقرير في الفقرة ٣٦ فإن: "... منع نشوء

والتمعن في دراستها. وما المشاركة الواسعة للوفود في مناقشة هذا التقرير إلا دليل واضح على أهمية القضايا التي تناولها والرؤى الثاقبة لمعالجتها، برغم اختلاف الآراء بشأنها.

من خلال قراءة متأنيّة للتقرير، يستطيع المرء، برغم بعض الاختلافات هنا وهناك، أن يلمس الدور الذي قامت به المنظمة والنجاحات التي حققتها سواء في مجال تحقيق السلم والأمن الدوليين، أو في مجال التعاون من أجل التنمية، أو فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الإنسانية، وغيرها من الأعمال التي تعزز قناعتنا بأنها لا تزال قادرة على الاستمرار في الاضطلاع بدورها كأصلًا لما فيه خير البشرية وأمنها واستقرارها، وبما يكفل تحقيق المبادئ والأهداف التي أنشئت من أجلها والتي تضمنها الميثاق.

ولا شك أن إيمان شعوب العالم ودولها بهذه المنظمة، وحرصها على استمرارية دورها بفعالية أكبر في المستقبل، يجعل من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إصلاحها. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما جاء في كلمة نائب رئيس الوزراء وزير خارجية بلادي، عبد القادر با جمال، التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر المنصرم والتي جاء فيها ما يلي:

"وإذا كانت إحدى مقدّصنا الرئيسيّة تتجه نحو إصلاح الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن والمؤسسات الدوليّة، فإنّ هذا العمل يحظى بكل التأييد والإهتمام. وبارك في نفس الوقت بـالأخ الأمين العام مبادراته وإجراءاته وتدابيره من أجل الوصول إلى غاية إصلاح الأمم المتحدة وآلياتها وطرق عملها، تجسّداً لتوسيع الممارسة الديمocratique وتحقيق الشفافية في العمل، والمشاركة الفعالة."

(A/54/PV.19)

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى مسألة التدخل الإنساني التي أثارت جدلاً واسعاً لدى الوفود، حيث اختلفت المواقف بين مؤيد ومعارض. كما تعددت الآراء حول هذا المفهوم في العلاقات الدولية. وبهذا الصدد، فإن الجمهورية اليمنية التي آمنت بإيماناً راسخاً بحقوق الإنسان، وجعلت من النهج الديمقراطي مسيرة متواصلة نحو التنمية الشاملة، تعبر عن ارتياحها للاهتمام المتزايد الذي توليه منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان، ووضع حد للانتهاكات الصارخة والجرائم البشعة

القوية والأمم الضعيفة. وإلقاء اللوم على هذا المبدأ باعتباره مسؤولاً عن عجز المنظمة عن مواجهة العوائق الإنسانية المعذبة في أي مكان هو في الواقع تشويه للحقيقة. فتقديم هذا النوع من المساعدة التزام رسمي. بل هو في الواقع التزام حتمي. ومع ذلك، هناك أسباب كثيرة تجعل الأمم المتحدة في معظم الأحيان غير فعالة في حالات تقتضي التصرف السريع والحاصل.

وتتضمن هذه الأسباب قيود الموارد والافتقار إلى الإرادة السياسية، والانتقائية بالإضافة إلى ترکيز في غير محله لاهتمام وسائل الإعلام، والخلل الوظيفي في عمل هيئات مثل مجلس الأمن، وفي آليات التنفيذ. بيد أن هذا كله لا علاقة له بمبدأ السيادة الذي يتبعنا أن نتمسك به؛ فبدوته لا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم، وستظل الأمم الصغيرة والفقيرة تحت رحمة الأمم الكبيرة والقوية. إن احترام السيادة الذي تتطلبه منظومة الأمم المتحدة ليس اشتراطًا لا قيمة له يمكن رفضه حتى لأسباب نبيلة. والخاصية الأساسية لتلك السيادة هي مبدأ القبول الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية في المفهوم الديمقراطي.

ويعلق وفد بلادي أهمية خاصة على موضوع عمليات حفظ السلام التي، كما يشير التقرير، تواجه تحديات وتعقيدات جديدة وكبيرة. وتتجدر ملاحظة أن معظم عمليات صون السلام تجري في البلدان النامية، وأن العديد من الدول المساهمة بقواتها تنتهي أيضًا إلى هذه الفتنة من الدول، وقوات حفظ السلام يجب بالضرورة أن تعمل على أساس الحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. أما إذا بدأ أن قوات الأمم المتحدة متبحزة، فلن تتمتع بعدم جميع أطراف الصراع. وإذا لم يتتوفر هذا الدعم فسينظر إليها على أنها تقوم بدور أحد الأطراف المتحاربة. وهذا يعني أيضًا زيادة في التكلفة التي تت kedها الأمم المتحدة من الرجال والعتاد. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بعض النجاحات التي حققتها عمليات حفظ السلام مؤخرًا والنكسات التي منيت بها، وحقيقة أن هذه الأنشطة تجاوزت المفهوم التقليدي إلى مفهوم متعدد الأبعاد، يتضح أن هناك حاجة عاجلة إلى استعراض الحالة وإلى تقييمها والخروج بنتائج من تجربتنا الأخيرة.

وتتفق إندونيسيا مع الأمين العام في أن "الخوض المنتظم والتدميرجي للأسلحة النووية، وصولاً إلى تحقيق الهدف النهائي وهو إنهاؤها تماماً، سيظل من المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي". (المراجع نفسه، الفقرة ١٩)

الصراعات المسلحة... [يمثل] هدفاً لا يعلو عليه هدف والتزاماً لا ينفعه التزام".

ويركز التقرير أيضاً، وعن صواب، على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي همشت لفترة طويلة. فقد أصبحت هذه القضايا اليوم أكثر أهمية لأن هناك إدراكاً متزايداً بأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي منشأ الصراعات. ولما كانت المنظمة تقف متأهة على اعتاب أوفية جديدة لمواجهة تحديات المستقبل، فستكون مهمتها الأساسية أن تقدم للعالم رؤيا متقددة، وأن تفي بالتزامها بتحقيق التنمية باعتبارها أفضل الوسائل الكفيلة باقتلاع الأسباب الأساسية للصراعات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يشير التقرير إلى أن عملية صنع القرار غالباً ما تشنّل الاختلافات القائمة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن المفارقة أنه بينما يخاطر مجلس الأمن بالدخول في مجالات جديدة تقع في إطار اختصاصات هيئات وأجهزة أخرى في الأمم المتحدة، فإنه يدفع دفعاً إلى الخروج عن دوره في صون السلام والأمن. ويتوّضّع دوره أيضاً عندما تتخذ منظمات الأمان الإقليمية إجراءات قسرية دون تفوّض من المجلس. وهذه اتجاهات خطيرة يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى تدخلات دون موافقة الدول المعنية، ومن هنا، تكون غير مقبولة. وقد أثبتت تجربة الأمم المتحدة في مجال إنفاذ السلام أو التدخل أنه إما أن تكون النتائج غير مؤكدة أو أن يكون مسار العمل محفوفاً بالمخاطر. وفي الحالات التي لم تكن فيها القرارات التي اتخذتها مجلس الأمن يتطلب موافقة الأطراف المعنية، أدى ذلك إلى فقدان للحياد عرض الأمم المتحدة لاتهامات باتهاك السيادة الوطنية. وقد تفاقمت هذه الحالات نتيجة لاختلافات بين الأعضاء الدائمين في المجلس في التعامل مع الصراعات عندما لم تكن الأطراف المعنية ملتزمة بتسوية سلمية. إن التدخل يتطلب توافق آراء دولياً بشأن السياسات والولايات والموارد.

وللتدخل أيضاً آثار غير مقبولة بالنسبة للسيادة الوطنية. وهي آثار تكمّن جذورها في طبيعة مجلس الأمن غير الديمقراطي وغير التمثيلية التي لا توصي بالثقة في حياده ومواضعيته ومن ثم، ينبغي أن يبقى يقطن حيال الميل المتزايد إلى تقويض مبدأ السيادة الوطنية المقدس، وهو أحد المبادئ التي أسست عليها الأمم المتحدة. فهو خط الدفاع الوحيد ضد الظلم في العلاقات بين الأمم

التي تولدها خاصة قوى العولمة وتحرير التجارة. واعترافاً بأن السلام والرخاء كل لا يتجزأ، ينبغي أن يكون تشطيط استراتيجية إنسانية عالمية والقضاء على الفقر هدفين يتمتعان بالأولوية في الأمم المتحدة. ويمكن أن يتحقق ذلك بالتزام أكبر بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال التنمية. والأهم من ذلك كله، أنه لا يمكن بلوغ السلم والتنمية الحقيقيتين إلا إذا حدثت تغيرات وإصلاحات جوهرية في النظم الاقتصادية والمالية العالمية، بحيث تتتوفر للبلدان النامية فرصة عادلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها.

اسمحوا لي أن أختتم ببصري بتوجيه الانتباه إلى الاقتراحات المختلفة، بما في ذلك الاقتراحات التي قدمتها مصر والمكسيك لمتابعة الأفكار والنهج التي عرضها الأمين العام في تقريره وفي بيانه في الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. هذه الاقتراحات تستحق مننا الدراسة والتحميس الجادين حتى يكون دور الجمعية العامة متفقاً وأحكام الميثاق.

السيد أكينسانيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من أن الفرصة قد أتيحت لضيافة الرئيس أولوسوغون أو باستجو الذي ترأس وفد نيجيريا إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية لتهنئكم يا سيدى بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، فلا يسعني أن أفوّت هذه الفرصة الفريدة لكي أبدى مرة أخرى سعادتي الشخصية لرؤيتك، وأنتم إبن لافريقيا، تتولون الرئاسة. وبصفتي أحد الذين أسعدهم الحظ بالتعرف عليكم أثناء عملكم سواء في المحافل الثنائية أو المتعددة الأطراف منذ عام ١٩٨١ - عندما قابلتكم لأول مرة في جنيف، أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بناميبيا - أشعر بالثقة بأن ثراء خبرتكم وحنكتكم سيساعدنا في أن تكون الدورة ناجحة جداً.

ويود وفد نيجيريا أن يعرب عن التقدير العميق للأمين العام لتقريره الممتاز عن أعمال منظمتنا الوارد في الوثيقة (A/54/1). ولقد وجدنا التقرير، شأننا شأن الوفود التي تكلمت من قبلنا، شديداً الشمول، لأنه يتناول جميع القضايا التي تشغل المجتمع الدولي.

ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عشية ألفية جديدة، أن تتعاون في جميع مجالات المساعي الإنسانية للتثمير بنظام عالمي جديد خال من الجهل والفساد والحرروب والأمراض. وعلى المجتمع الدولي

وفي هذا الصدد، من الضروري أن نعيid التأكيد على مسائل عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع نشوء حرب نووية، والقضاء على جميع الأسلحة النووية، وعلى الأولوية التي ينبغي أن تحظى بها هذه المسائل في مفاوضات نزع السلاح تحت رعاية متعددة الأطراف، باعتبار أن هذه المسائل لا تزال تمثل شاغلاً للمجتمع الدولي.

ويتناول التقرير أيضاً مسألة الجزاءات، ويطالب بتوكيل الاستهداف الانتقائي بغية خفض التكاليف الإنسانية التي يتحملها السكان المدنيون. وثمة حاجة إلى توضيح مسائل حساسة كثيرة قبل فرض الجزاءات، وخاصة آثارها القصيرة الأجل والطويلة الأجل على البلد المستهدف وما يصاحبها من أضرار تعانيها أطراف ثالثة. ويجب إنهاء الجزاءات بعد أن تتحقق أهدافها. وهذا النهج من شأنه أن يعزز الدعم الدولي لفرض نظم الجزاءات وتنفيذها.

وفيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حالات الصراع، لفت الأمين العام انتباهنا إلى القدرات الفريدة لمنظومة الأمم المتحدة في تنسيق الإجراءات في العمليات متعددة الأوجه. وفي هذا الإطار نرحب بقيام تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والترتيبيات والوكالات الإقليمية وذلك حتى تعزز وتكمel بعضها البعض. بيد أنه ينبغي أن نعترف بأن لكل منها ميثاقها وولايتها الخاصة واحتصاصها، وبالتالي ينبغي أن يقوم هذا التعاون على أساس التنسيق والتشاور. وهذا يستدعي الاستكشاف الدقيق وال شامل للإجراءات والآليات الممكنة التي يمكن أن تعزز التفاعل فيما بينها.

ولئن كنا نعترف أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع مفهوم جديد ومتتطور، فإن وفد بلادي يسلم بفائدة النهج الشامل الذي يضم أنشطة متنوعة. ومن المناسب أن يجري الاختلاط بمثل هذه الأنشطة على أساس اتفاقيات تنهي الصراعات، أو يتم التوصل إليها بعد انتهاء الصراعات.

إن السلام والأمن الدوليين لا غنى عندهما لتحقيق الرفاه الاقتصادي لجميع الشعوب. ولن يكون الاستقرار ممكناً إلا إذا عالج المجتمع الدولي جميع الأسباب الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراء عدم الاستقرار. وفي هذا السياق، يمكن للأمم المتحدة، وينبغي لها، أن تلعب دوراً مركزياً في التغلب على المشاكل الاقتصادية

الأسواق، تعتبر مشكلات شائكة، وخاصة في حقبة العولمة هذه.

إن شواغل الأمين العام المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام بوصفهما أداتين فريديتين لتحقيق السلام والأمن الدوليين تحظى بالترحيب، بل في الواقع، بالتأييد من الوفد النيجيري. ويرى وفدي أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبدي إرادة سياسية قوية فضلاً عن قدر أكبر من الالتزام بتوفير موارد مالية ومادية إذا ما كان يراد تحقيق أهداف الدبلوماسية الوقائية. والدبلوماسية الوقائية في نهاية المطاف أكثر جدواً من حيث التكلفة، سواء من ناحية إنقاذ الأرواح البشرية أو توفير الموارد المادية الصحيحة، من الإجراء الذي يتخذ بعد اندلاع الصراعات. وقد بدأنا في استكشاف طرق وأساليب لتعزيز الدبلوماسية الوقائية، من واقع خبرتنا في منطقتنا دونإقليمية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على نحو ما بذل مؤخراً من طريقتنا في التحرك السريع لمعالجة بعض المصاعب التيواجهتها العلاقات بين بعض الدول الأعضاء في منظمتنا دون إقليمية.

وجميع الشعوب المحبة للسلام لديها الرغبة في أن تشهد عالماً خالياً من الحروب والمنازعات. وليس أمامانا من خيار سوى أن نواصل تكثيف جهودنا في هذا المجال الهام ألا وهو مجال اتقان الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. فضلاً عن ذلك، ينبغي تكثيف التدابير المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع وتداريب الإنعاش بغية تحقيق سلم طويل الأمد. وفي هذا الصدد يجب أن تعالج على وجه السرعة محن اللاجئين والمشددين، ولا سيما في أفريقيا.

وبينما ندرك نحن في أفريقيا حتمية الحاجة إلى اتخاذ تدابير على مسؤوليتنا الخاصة لمعالجة الأزمات التي تواجه قارتنا - ونحن نقوم بذلك فعلاً - إلا أن جهودنا لن تسفر عن النتائج المرجوة ما لم يدعمها المجتمع الدولي وي العمل على استكمالها. لكن مما يؤسف له أن هذه الجهود المكملة ليست في المتناول بصفة دائمة، وحتى عندما تحدث، فإن كمية الدعم الذي تقدمه لا تفي بالتوقعات، في ضوء الاستجابات الدولية للحالات المماثلة في أجزاء أخرى من العالم. وينبغي أن يتغير هذا الموقف، في ظل عالم تسوده روح المشاركة الحقة والعولمة.

أن يكرس نفسه من جديد للقضاء على هذه الشروط، مستعيناً بكل الوسائل المتاحة. وفي هذا السياق فإننا نسجل رضينا لانتهاك حق الفرد أينما يقع. ونحن نؤمن بأن هدف الحكومات يجب أن يظل ممثلاً في النهوض بحقوق ورفاه المواطنين الأفراد، لا سحقهم بالأقدام. ويعتقد وفدي بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يعقد العزم على أن تكون أفعاله في مستوى أقواله، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تجعل تأثير منظمتنا محسوساً لدى عامة الناس.

ومن الواضح، في هذا السياق، أن مفهوم التدخل الإنساني يتطلب دراسة متأنية. في بينما نقدس مفهوم السيادة، يتعين علينا أن نسلم بأن الدول لم يعد باستطاعتها حماية انتهاكاتها لحقوق مواطنيها تحت ستار السيادة. ويدو أن هناك بعض التوافق في الآراء آخذ في الظهور بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء دولي إزاء الحالات التي تنطوي على انتهاك جسيم لحقوق الإنسان والشعوب. لكننا نرى أن جميع حالات التدخل ينبغي أن تتم في إطار محدد بوضوح ومتتفق عليه.

والحقيقة السائدة الآن هي أن الحدود الوطنية قد أصبحت غير واضحة. ولم تعد هناك أمة قادرة على البقاء بمنأى عن التأثر بالتطورات الجارية خارج حدودها. وليس هناك مجال أوضح من العولمة للتدليل على ذلك. ولا يمكن معالجة آثار العولمة معالجة فعالة إلا في إطار العمل الدولي المتضاد من جانب الأفراد والمنظمات والحكومات. ومن هنا فإننا نوافق على آراء الأمين العام في هذا الصدد ونرحب بها. ولا يمكن تنفيذ خطة العمل التي وضعها فريق الأمم المتحدة الإنمائي والتي تغطي أربعة مجالات عريضة للنشاط، حسبما أوردها الأمين العام في تقريره، إلا إذا تعاونت الدول بعضها مع بعض وعملت معاً بشكل متناسق للتخفيف من وطأة الآثار السلبية للعولمة، التي يعتقد وفدي أيضاً أنها ينبغي أن تكتسي وجهاً إنسانياً.

ويؤمن وفدي، ونحن نتخذ تدابير لمعالجة مشكلات التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر في مختلف بلداننا، بأن جهودنا في هذا الصدد تتطلب تهيئة بيئه دولية مؤاتية حتى تنجح. ولا تزال مشكلات الدين الخارجي، وتدفقات رأس المال الصافي - من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية - وإتاحة وصول منتجات البلدان النامية إلى

الذي أظهر بجلاء الاهتمام بإعداد المنظمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بنجاح.

وكما يؤكد التقرير فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي سيتخذ طابعا إنسانيا، لا على صعيد الأمن الدولي فحسب بل وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الفقر، والآثار السلبية للعولمة على البيئة أو على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدول الصغيرة أو البلدان النامية. وستكون مواجهة هذا التحدي مهمة رئيسية للمنظمة خاصة وأن المساعدة الإنسانية وسياسات حقوق الإنسان الدولية، في نظر العديد من الممثلين الذين تكلموا في هذا الم蛊، كثيرة ما تتعارض ومبدأ سيادة الدول الذي هو صلب النظام الحالي للعلاقات الدولية.

وهذه مسألة مهمة لأنها تشير شواغل مشروعة. غير أنه لا ينبغي بحال أن ينظر إليها من منظور الفهم الخاطئ فيما بعد الحادثة، على أنها ذريعة لتغليب مفهوم السيادة على حقوق الإنسان، فليس هناك لبس في هذا الصدد. إذ يجب الحفاظ على الطابع العالمي لحقوق الإنسان و نتيجته الطبيعية، التحدي الإنساني و تعزيزهما في توافق صارم مع الميثاق الذي يحكم منظمتنا، حتى يمكن القضاء على أي لبس يتعلق بمفهوم التدخل الإنساني.

وقد أحاط وفدي علما تماما بتعليق الأمين العام في تقريره بأن الانتخابات ضرورية ولكنها ليست شرطا كافيا لإقامة ديمقراطيات سليمة ودائمة. غير أن إنشاء أو تعزيز الهياكل الإدارية الأساسية لا يكفي أيضا للإسهام بشكل حاسم في تعزيز الديمقراطيات الجديدة المستدامة. ولذا فمن المحتم أن تراعي البارامترات الاقتصادية الأساسية.

وفي هذا السياق نفتئم هذه الفرصة للترحيب مجددا بمبادرة السفير باولو فولتشي لإعادة تشغيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فدور وأهمية هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة ظلا منقوصين لأمد طويل. ومع مقدم الألفية الثالثة ينبغي لجميع أعضاء المنظمة أن يسهموا في تمكين تلك الهيئة مرة أخرى من الانضمام بدورها حتى تساعد الأمين العام في بناء و تعزيز ثقافة الوقاية بقصد النجاح في مواجهة التحديات الإنسانية للقرن الحادي والعشرين.

ويؤيد الوفد النيجيري تعليقات الأمين العام المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ويؤيد أن يؤكد مرة أخرى التزامه بالجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي، وخاصة التصديق على معايدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما شارك الأمين العام آراءه المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة، وكيفية إسهامها في تفاقم الصراعات في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. ولذلك فإننا ننضم إلى غيرنا من الوفود في الدعوة إلى فرض رقابة على حركة تلك الأسلحة المميتة المستخدمة في الحروب والتي ما برحت تقتل وتتشوه مواطنينا.

أما فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فيرى الوفد النيجيري أن الإصلاح لا ينبغي أن يتأخر أكثر من ذلك. كما يجب إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكل عمل منظمتنا وعملياتها. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتقمص صورة الحكم الذي يحيث الدول الأعضاء على القيام بإصلاحات ديمقراطية بينما تخلو هياكلها هي من القيم الديمocratique. ويجب أن يعطى لأفريقيا تمثيل كاف، ولا سيما بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ونود في هذا الصدد أن تردد دعوة رئيسنا، السيد أولوسيفون أبوسانجو، عندما خاطب هذه الهيئة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وقت الجمعية العامة على الانتهاء من مداولاتها بشأن إيجاد طرائق لإصلاح مجلس الأمن وزيادة عضويته، أثناء دورتها الحالية، حتى تعتمدها جمعية الألفية في العام القادم.

ويرى وفدي أن الإصلاح الذي نؤيد، لا يعني إضعاف الأمم المتحدة وإنما يعني تعزيز الميثاق حتى تتمكن المنظمة من مواجهة التحديات التي تفرضها الحقائق الجديدة. وهذه الإصلاحات ينبغي أن تنفذ إذا أريد لمنظمتنا مواجهة الألفية المقبلة.

وهناك مسألة أخرى ستنتطرق إليها، وهي أن الحكومة النيجيرية أيدت على الدوام، وستظل تؤيد أي جهود تبذل لتحسين الموقف المالي للأمم المتحدة. والأمم المتحدة جديرة بحق أن يكون لها قاعدة مالية قوية حتى يتسعى للمنظمة الانضمام بالتزاماتها الواسعة النطاق. ولذلك فمن المحموم على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها.

السيد بلفورت (هايتي) تكلم بالفرنسية: سعد وقد هايتي بقراءة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

وهذه مرحلة حاسمة بالنسبة لمنظمتنا من حيث مسؤوليتها الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وأصبحت سلطتها المطلقة بالنسبة لمشروعية استخدام القوة موضع اختبار بل وتشكك. ونحن ليست لدينا تلك الشكوك. فالميثاق الذي وقعته ١٨٨ دولة عضواً يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن إلا في حالات الدفاع عن النفس، حسبما تنص عليه المادة ٥١. ولا يجوز لغير المجلس أن يطبق تدابير قسرية، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة. وليس هناك بدائل للميثاق، كما لا يمكن إلغاؤه، حيث لا يوجد صك دولي قانوني آخر يحظى بالتأييد الإجماعي من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وبالرغم من مرور خمسة عقود على وضع الميثاق، فهو لا يحتفظ بأهميته فحسب، بل إنه صك لا غنى عنه، ولا تحتاج أحکامه وأغراضه إلى إجراء أي تغيير. ونرى أن ما نحتاج إليه هو التنفيذ المخلص لجميع أحکامه، بما فيها تلك التي تنص عليها المادة ٤٣ المتعلقة بإنشاء نظام دولي دائم للأمن، والتي لا تزال دون تنفيذ منذ ولادة الميثاق. ولا يزال الميثاق يمثل المصدر القانوني الوحيدة والحاصرية للاستخدام الشرعي للقوة المسلحة لدى التصدي لانتهاكات السلم والأمن.

وثمة أسئلة تطرح علينا وهي: ماذا عن حالات الانتهاك الوحشي للمعايير الإنسانية داخل دولة معينة؟ وهل ينطبق عليها مبدأ عدم التدخل؟ وهل يسود احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول؛ وإننا نعتقد أنه لا يمكن للمجتمع الدولي في مثل هذه الحالات أن يظل متخدماً موقف اللامبالاة، ولا سيما في الحالات التي ترتكب فيها انتهاكات فاضحة ومنظمة لحقوق الإنسان، التي تناول من آلاف الناس. بيد أن المشاركة يجب أن تستند إلى الميثاق وإلى شرعية ولاية الأمم المتحدة. فإذا قبلنا بتدخلات من خارج الأمم المتحدة، فلعلنا تكون فتحنا صندوق باندورا، لأن هناك دوماً أولئك القادة الذين يموهون مخططاتهم التوسعية الشريرة من خلال شن العدوان بذرية حماية الإنسانية وحماية الأقليات والمجموعات الإثنية. فالفرقة ؛ من المادة ٢، تحظر استخدام القوة.

ولكن ما الذي ينبغي عمله عندما يجد مجلس الأمن نفسه غير قادر على الاضطلاع بعمل عسكري؟ أولاً وقبل أي شيء، ينص الميثاق على عدد من التدابير الإيكراهية التي لا تتضمن استخدام القوة المسلحة، والتي قد يعتمدتها المجلس. فإذا دلت هذه التدابير التي تنص عليها المادة ٤ من الميثاق، على أنها غير كافية، يمكن عرض المسألة على الجمعية العامة لكي تنظر فيها.

ذلك يلاحظ وقدي أن الأمين العام أكد في تقريره أن تحديات التنمية والقضاء على الفقر لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق العمل الدولي الجيد التخطيط والمنسق والممول على نحو كاف. وبما أن الأمم المتحدة في وضع فريد وملايين للاضطلاع بهذه المهمة، فمن الضروري إجراء الإصلاح اللازم في المنظمة في أقرب وقت ممكن، سواء في سياق التمثيل العادل في مجلس الأمن أو تعزيز الكفاءة في إدارة المنظمة، مع تلافي أي إنفاق غير ضروري، واتخاذ التدابير الضرورية لمنع أي تداخل في أنشطة الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

ومن المهم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية أن يعزز دور الأمم المتحدة التي توفر إطاراً عالمياً متعدد الأطراف لتحديد المشاكل وحلها مشاركة.

وستكون الدورة القادمة للجمعية العامة هي جمعية الألانية، ومن المسائل الرئيسية بالنسبة لهذه الهيئة تقرير مرتكزاتها. وقد أشار الأمين العام، كوفي عنان، في بيانه في ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى أن التركيز يمكن أن ينصب على مفهوم التحدي الإنساني. ولذلك المفهوم ميزة أنه يشمل جميع عناصر الاهتمام المختلفة، بما فيها الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والقضاء على الفقر، والآثار السلبية للعلوم.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره بحلاءه، أننا لمواجهة التحدي الإنساني بنجاح ولمساعدة في درء الكوارث التي هي من صنع الإنسان، يجب أولاً أن نفهم الأسباب الكامنة ثم نستنبط استراتيجيات الوقاية الملائمة.

ولكن علينا قبل أن نصل إلى النتائج المرجوة أن نجري في هذه الدورة قبل أي شيء آخر بحثاً متعلقاً في المسائل الرئيسية، كتنفيذ قرارات المنظمة وتنشيط عمل الجمعية العامة وإصلاح منظومة الأمم المتحدة. فهذا سوف يمكننا من التوصل إلى توافق الآراء اللازم مفاهيمياً وتنفيذاً، كي تواجه هذه المنظمة التحدي الأساسي في القرن الحادي والعشرين - أي التحدي الإنساني.

**السيد موشوتواس (قبرص)** (تكلم بالإنكليزية): يود وقدي أن ينضم إلى المتكلمين قبلي في تهنئة الأمين العام على تقريره الواضح والحافز للذهن، المعروض علينا الآن. ولا يساورنا شك في أن توصيات الأمين العام، لونفذت بأمانة، سوف تسهم بقدر كبير في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة.

نذكر في إيجاد وسائل لمعالجة المسائل التي تشغل منظومة الأمم المتحدة.

وفي الجلسة العامة ٣٢، المعقدة يوم الجمعة الماضي، فإن الممثل الدائم لاسبانيا، السفير إينوسنسيو ف. أرياس، استند إلى تقرير الأمين العام لمناقشة التعارض بين مبدأ احترام السيادة المعرف به عالميا، وهو مبدأ أساسى وهام بالنسبة للقانون الدولي، وما يطلق عليه مبدأ التدخل الإنساني - غير المعترض به عالميا - الذي يفتقر لحد الآن إلى سياق واعتراف دولي وإطار قانوني رسمي، وأشار السفير أرياس إلى أوجه النقص تلك وربطها بنطاق الأمم المتحدة.

وأثار ذلك الممثل باقتدار عددا من الأسئلة التي قدمت لنا بالتأكيد غذاء للتفكير: أولاً، هل لمجلس الأمن وحده الحق في التدخل بموجب القانون الدولي؟ وثانياً، ماذا يحدث لمجلس الأمن عندما يجد نفسه مشلولاً؟ وثالثاً، هل يتعمّن على المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين أن يظل ساكنا دون حراك عندما يستخدم عضو دائم العضوية في مجلس الأمن حقه في النقض؟ ورابعاً، هل يمكن كبح الاستياء الجماعي من خلال احترام مبدأ السيادة أو الإعاقة من جانب بلد معين؟ وخامساً، من الذي سيسود: الاحترام المطلق والثابت للسيادة، إرادة دولة كبيرة أو مجموعة من الدول الكبرى، أو الصرخة التي يطلقها مجتمع ما وقد قرر ألا يظل ساكنا دون حراك؟

هذه المسائل التي أثارها السفير أرياس تتصل بالسلم والأمن - وبمجلس الأمن، وهي مسألة مافتئت تناقشها الجمعية العامة لأكثر من ست سنوات في محاولة لاستحضار الإطار القانوني الذي وضع عام ١٩٤٥ إلى القرن الحادي والعشرين. الواقع أن هذه المسألة كانت إحدى المسائل ذات الأهمية الحاسمة للأمم المتحدة طوال السنوات الـ ٥٥ الماضية. وهذه مسائل فلسفية وقانونية تتصل بالقانون الدولي، وقد تستغرق قدرًا كبيرًا من الوقت للنظر فيها والتوصيل إلى اتفاق بشأنها. وستكون وقودا للعمليات الفكرية وللدلوماسية، ولمناقشاتنا هنا في الجمعية العامة.

ولم نتمكن حتى الآن من أن نقيم تقديراتاما حجم التكاليف التي يتطلبها المنظمة والمجتمع الدولي دفعها والتي ما زالت يدفعانها، مثلا، بسبب عدم توافر القدرة على تمكن ما يسمى بالشرعية الدولية من العمل في حالة كوسوفو.

والآمين العام في تقريره يحدد العديد من الأسباب التي تزيد من احتمالات وقوع الحرب، مثل الفقر وعدم المساواة والتدور الاقتصادي والتحكم بالموارد الاقتصادية والأيدىولوجيات التي تزعزع عن الناس صفة الإنسانية وهو ما تبته وسائل الإعلام التي تحض على الكراهية. وإننا نتفق مع المتكلمين السابقين على أن حركات المقاتلين الانفصالية يمكن أن تمثل أيضاً أسباباً لاندلاع الصراعات ويمكن أن تشكل أخطاراً جسيمة بالنسبة لسيادة الدول وسلمتها الإقليمية. فحركات المقاتلين الانفصالية إضافة إلى أنها تنطوي على مفارقة تاريخية في عالم معلوم ومترابط، تهاجم جوهر التعايش السلمي المتكامل نفسه. فهي تؤكّد على ما يقسم ويباعد بدلًا من التأكيد على ما يوحد ويكمّل. ومن ثم فإننا نجد أن البند ٤ من جدول الأعمال المععنون "الحوار بين الحضارات" مفيد لأنّه يضيق من شقة هذه الفوارق.

إننا نوافق على أن منع الصراعات ينقذ الأرواح البشرية والموارد القيمة على حد سواء. بيد أنه يتعمّن علينا أن نكفل بأن تمارس الدبلوماسية الوقائية وفتاً للميثاق. وربما يتعمّن إيلاء اهتمام أساسى للمشاكل التي لم تحسّم منذ أمد طويل والتي تحتاج إلى أن تعالج بعدل ونزاهة ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها قبل أن تصبح أزمات كبيرة.

ونحن نوافق على أنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، طالما أن ذلك لا يؤدي إلى تجاهل دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في بدء وتنفيذ عمليات حفظ السلام.

وأخيراً، فإننا نؤيد مناقشة مسألة التدخل الإنساني لتوضيح عبارات مثل "الأزمة الإنسانية"، وللاتفاق على معايير وعلى إطار عمل قانوني لا يُتيّز من تدابير الإنفاذ استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تأييدها تماماً مبادرة مصر لمناقشة الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية داخل الفريق العامل المفتوح بباب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخططة السلام.

السيد جورдан - باندو (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): أود، سيدى، أن أتوجه من جديد بتهانى وفدى بلدى على الاعتراف الذي منحتكم إياه الجمعية العامة بانتخابكم رئيساً لها. وأود أيضًا أن أهنئ الأمين العام وأشكره على تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/54/1. والتقدير، كما كان شأنه على الدوام، كامل وحافل بالمعلومات وشامل ومثير جداً للتفكير. فالتقدير يجعلنا

السلم. ونحن حددنا الأرقام بالفعل واقتفنا عليها على نحو متبادل، لا عن طريق المفاوضات.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليقول، كما أعلن في اللجنتين الثانية والخامسة، إنه ينبغي أن تكون هناك معاملة تفضالية فيما يتصل بهذه التكاليف. فعلى سبيل المثال، من الواضح أن البلدان المعنية بصراحتات بدون الجوء إلى مجلس الأمن أو الامتثال للشرعية الدولية ينبغي أن تدفع أكثر من البلدان التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة. وهناك فرق بين تمويل التدمير وتمويل التعمير المفيد. وأنا لا أشير سوى إلى التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة.

وأخيراً، يرى وفدي أن قضية استئصال الفقر ينبغي أن يتم تناولها في محفل عالمي خاص، مثلما ينبغي تناول ثورة المعلومات - التي تقوم على الإلكترونيات وعلوم الحاسوب والاتصالات - في محافل إقليمية وعالمية أخرى بغية إضفاء بعد عالمي على التعليم في مجالات العلم، والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات. وبهذه الطريقة، تصبح المعرفة أكثر عالمية. وبينما لذلك أن يشكل شاغلاً مستمراً للأمم المتحدة، لأن البلدان التي لا تشارك في الثورة المعلوماتية لن يتمنى لها دخول القرن الحادي والعشرين. فهي ستهمش، مثلما ستهمش الجامعات والمؤسسات التعليمية على جميع المستويات إن لم تشارك في هذه الشبكات العالمية. ولا تنقصني الجرأة لأن أفكر وأقول - وقد اقترح هذا الأمر على السفير باولو فولتشي، مثل إيطاليا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي - إن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتسع ليصبح اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية.

هذه هي مسهامات وفدي واقتراحاته فيما يتعلق بتقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/54/1) عن أعمال المنظمة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٥.

والواضح أنه من المنطقي أن تكون المشاكل الحالية لمنظمتنا ولمنظمة الأمم المتحدة مواضيع تتناولها جمعية الألفية مؤتمر قمة الألفية، وهو ما سيعرف باسم "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". وبهذه الطريقة لن تقوم بمجرد نقل مشاكل هذا القرن إلى القرن المقبل. ويمكننا على الأقل أن نغير شروط المناقشة قليلاً، مما سيتيح بدايات جديدة للحلول الممكنة. إلا أن ثمة رأياً بأننا ينبغي أن نتناول المسائل ذات الأهمية البالغة، مثل استئصال الفقر. ولكن هذه المسائل يمكن أن تترك لمحافل إقليمية ودولية محددة متعددة الأنشطة، بمشاركة الحكومات والمختصين الوطنيين والدوليين، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ولجاننا الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الدولية، وما إلى ذلك. وخلاف ذلك يعني تشتيت جهودنا، مما يؤدي إلى عدم تمكنا، لأسباب تتعلق بالوقت والموارد، من تناول مسائل ذات أهمية حاسمة لمنظمتنا.

وهناك أزمات أخرى، شأنها شأن الأزمات التي ذكرتها، ترد ضمن المسائل التي أثارها الأمين العام. وتدور في ذهنني مسألتا تمويل التنمية والتعاون من أجل التنمية، اللتان تدعوان هيكلاً التنمية للبلدان النامية - أو إذا شئنا استعمال العبارة الفعلة، فلننقل البلدان المتخلفة النمو - ونسبة الـ ٧٠ في المائة من الناقص القومي الإجمالي التي يفترض أن تأتي من جميع البلدان المتقدمة النمو، باستثناء بلدان الشمال بصفة رئيسية.

وإذا كان ذلك يتعلق مباشرة بتكاليف حفظ السلام - وهناك علاقة مباشرة بالفعل - بوسع المرء إذن أن يستنتاج أننا لا نعمل إلا على إيجاد حلقة مفرغة أخرى، كما في حالة مجلس الأمن بالنسبة لتمويل التنمية وتمويل عمليات حفظ السلام. وثمة رغبة في وضع نسبة مئوية كحد أعلى لتكاليف عمليات حفظ السلام العسكرية، بيد أن أحداً لا يفكر أيضاً في المصادقة على أرصدة كافية، كما يدعى الميثاق، من أجل التنمية. وعلى العكس من ذلك، فالموارد المخصصة للتنمية والتعاون من أجل التنمية تتعرض باستمرار لتخفيض كبير بسبب تكاليف عمليات حفظ السلام؛ فتلك التكاليف تستهلكها تماماً. وتخفض البلدان المانحة مساهماتها من أجل التنمية على أساس أنها مضطرة لزيادة مساهماتها في عمليات حفظ السلام. وفي الواقع الأمر، ينبغي للأمم المتحدة أن تبقي على تمويل كاف من أجل تنمية الدول الأعضاء. ومن ناحية أخرى، يجب أن تغطي الدول الأعضاء تكلفة عمليات حفظ السلام لأن من واجب جميع الدول أن تشارك في صون